الاشتباكات بين المسلمين والمسيحيين تتجدد .. ومرسي لـ «البابا»: الاعتداء على الكاتدرائية اعتداء على شخصي

الطائفية تحرق «المحروسة» ... والأقباط يطالبون بطرد «الإخوان»

■ ارتفاع حصيلة المواجهات إلى قتيلين و 89 جريحاً

■ محتجون يجبرون وزير الداخلية على مغادرة «المرقسية»

جانب من اشتباكات الكاتدرائية

محمد مرسي

■ مجلس كنائس مصر يتهم الدولة والشرطة بالتخاذل

■ أوروبا تعرب عن قلقها الشديد إزاء أعمال العنف المستمرة

القاهرة «وكالات» – قال موقع صحيفة الأهرام المصرية الإلكتروني إن الاشتباكات تجددت بين مسلمين ومسيحيين في القاهرة امس في حين ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أن عدد ضحايا مصادمات يوم الأحد ارتفع إلى قتيلين و89 مصابا.

وتفجرت الاشتباكات يوم الأحد في محيط الكاتدرائية المرقسية بحي العباسية في شمال القاهرة بعد تشييع جثامين أربعة مسيحيين قتلوا في اشتباكات مع مسلمين بمنطقة الخصوص في محافظة القليوبية يومي الجمعة والسبت.

وقال شاهد من رويترز إنه بعد تشييع الجثامين رشق شبان قوة من الشرطة بالحجارة في شارع مقابل للكاتدرائية أعقب ذلك اشتباكات واسعة في الشوارع الجانبية بين مسيحيين ومسلمين استخدمت فيها الحجارة والزجاجات الفارغة.

ونقلت وكالة الشرق الأوسط المصرية امس عن خالد الخطيب رئيس الرعاية الحرجة والعاجلة بوزارة الصحة قوله إن الاشتباكات أسفرت عن مقتل اثنين أحدهما مسيحي والثاني لم يتم التعرف على هويته.

وقال موقع «بوابة الأهرام» إن الاشتباكات بين شبان أقباط ومجهولين تجددت صباح الأنس بمحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعد ليلة من الاشتباكات المتقطعة.

واضاف «تبادل شباب الأقباط الذين اعتلوا سطح الكاتدرائية ومجهولين فوق أسطح البنايات المجاورة التراشق بزجاجات المولوتوف والحجارة وأطلق الأمن قنابل الغاز لمحاولة تفريقهم وفض الاشتباكات بينهم.»

ونقلت الموقع ايضا عن وزارة الصحة أن اشتباكات دارت في منطقة الخصوص شمالي القاهرة يوم الأحد أسفرت عن سقوط قتيل آخر إضافة إلى إصابة 14 شخصا.

وعلى ذات الصعيد قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن الرئيس المصري محمد مرسي ندد بالاشتباكات التي وقعت في محيط الكاتدرائية المرقسية ودعا المصريين بعدم الانسياق وراء أمور تضر بسلامة البلاد..

وأضافت الوكالة إن مرسي قال للبابا تواضروس الثاني بابا المسيحيين الأرثوذوكس في اتصال هاتفي «إنني أعتبر أي اعتداء على الكاتدرائية اعتداء على شخصيا».

وقالت الرئاسة المصرية إن الرئيس مرسي وجه باتخاذ جميع الإجراءات الأمنية لحماية المواطنين، ووجه بإجراء تحقيق فوري في الأحداث.

ومن جهته ألغى رئيس الوزراء المصري هشام قنديل سفره إلى كينيا لمتابعة الأحداث. كما دعا كل من شيخ الأزهر أحمد الطيب والبابا تواضروس إلى الهدوء وحقن الدماء إثر الاشتباكات.

في نفس السياق، أجبر وزير الداخلية المصري، محمد إبراهيم، على مغادرة محيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية في القاهرة، مساء الأحد، حيث كان يقوم بزيارة لها بعد الأحداث التي شهدتها، وغادر الوزير الكاتدرائية بعد أن قابله محتجون بهتافات منددة تطالب برحيله وبإسقاط النظام.

فيما أعربت الممثلة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، عن قلقها الشديد إزاء أعمال العنف التي شهدتها القاهرة.

من جانبه، أصدر مجلس الوزراء بيانا اعتبر من خلاله ما حدث أمام الكاتدرائية المرقسية بالعباسية ممارسات فردية غير مسؤولة ومحاولة لتصوير الأحداث على أنها فتنة طائفية.

وشدد المجلس في الوقت نفسه على أن قوات الأمن تتصدى بكل حسم لمثل تلك التجاوزات بتطبيق القانون.

ووصف وزير السياحة الأحداث بالكارثية، وأكد تأثيرها السلبي في حركة السياحة الوافدة في ظل تراجع يعانيه القطاع أصلا.

وتوالت ردود الأفعال على التطورات في الكنيسة المرقسية من القوى السياسية والدينية، حيث اتهم مجلس كنائس مصر الدولة والشرطة بالتخاذل عن حماية الكاتدرائية، وأكد أن الشرطة أطلقت القنابل داخل الكنيسة.

من ناحيتها طالبت حركة أقباط من أجل مصر بطرد الاحتلال الإخواني من مصر وعزل الرئيس مرسي ردا على الاشتباكات التي وقعت بمحيط الكاتدرائية.

وقالت الحركة في بيان لها إن السلطة غير شرعية ولا تستمد قوتها إلا من حوادث القتل مؤكدة أن رحيل الرئيس مرسي هو الحل للخروج من الأزمة الحالية.

من جانبه، اعتبر عمرو موسى ما حدث أمام الكاتدرائية مأساة، وحذر من أن تتحول مصر إلى دولة فاشلة.

وحملت «جبهة الإنقاذ الوطني» ما سمته «نظام الإخوان»، والرئيس مرسي وداخليته المسؤولية عن الأحداث، مشيرة إلى وجود تواطؤ من جانب الشرطة.

فيما أعلن نواب من الأحزاب المدنية في مجلس الشورى أنهم سيعقدون مؤتمرا للإعلان عن موقف أحزابهم من أحداث الخصوص والكاتدرائية.

أبو إسماعيل: مصر لن تتشيع .. وأمريكا لا تدعم «الجماعة»

القاهرة – وكالات : أكد الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل، رئيس حزب الراية المصري والمرشح الرئاسي السابق، أن الشعب المصري لن يتشيع، ولكنه يخاف على البسطاء من رؤيتهم للطقوس الشيعية بأن تقسدهم على المدى البعيد، مضيفا أنه يأخذ على الإيرانيين اختيارهم للبدء بالسياحة لكي يساعدوا مصر، وجاء ذلك في مقابلة مع قناة «العربية»، وحول دعاوى بعض الائتلافات السلفية لمحاصرة مكتب الإرشاد اعتراضا على فتح الباب للسياحة الإيرانية والتخوف من المد الشيعي في مصر، أكد أبوإسماعيل أن معلوماته عن الجانب السلفي محدودة، ولكنه يريدهم أن يلتفتوا لاحتمالية أن يكون الرئيس بحاجة لفترة زمنية يستقبل خلالها بعض الوفود الإيرانية لفرض في ذهنه، وأنه يجب على السلفيين أن يعطوه هذه الفرصة، وإذا رأوا أن الأمر تجاوز الوقت المسموح به من الممكن أن يتحركوا حينها.

ونفى رئيس حزب الراية بالهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي على منزل القائم بالأعمال الإيراني، قائلا إنه فعل لا يليق وإن للبيوت حرمة، ولا يجوز في أي حال من الأحوال التعدي عليها.

وفي ملف علاقة الإخوان المسلمين وأميركا، ألمح إلى أن مواقف الإخوان المسلمين في إطار العلاقات المصرية الأميركية لا تعد انحرافا عن مواقفهم السابقة، وإنما هو منهج في التعامل نتيجة للضغوط التي يتعرضون لها. ووصف المرشح الرئاسي السابق هذا النهج بأنه ليس الأنجح. وأوضح أنه بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي، كانت هناك ضغوط في ترتيبات تسليم السلطة من الداخل والخارج، مما جعل الرئيس يرسل تطمينات للخارج حتى يتولى منصبه. وأضاف أنه يشعر بالحزن لعدم رد القوات المسلحة المصرية على تصريح الخارجية الأميركية والكونغرس بأن الجيش هو الحليف الأول لهم في مصر، مشيرا إلى أن ترتيبات الحدود وسيناء هي ملفات في يد القوات المسلحة وليست في يد مؤسسة الرئاسة.

ونفى أبوإسماعيل أن يكون له أي عداء مع الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن العلاقات الدولية تقوم على المصالح، كما نفى ما يتردد عن دعم أميركا للإخوان المسلمين للوصول للحكم، قائلا إن الإدارة الأميركية حاولت ألا يصل الإسلاميون للحكم، ولكن بعد أن تم انتخابهم أصبحوا يتعاملون مع الأمر الواقع، وأن ما يؤسفه هو أن الإخوان يقبلون بذلك.

إسرائيل تلمح إلى استعدادها للتراجع عن شرط الاعتراف بيهوديتها

الفلسطينيون يشترطون وقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى للعودة إلى طاولة المفاوضات

محمود عباس وجون كيري

الأراضي المحتلة – وكالات : طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس إسرائيل بوقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى للعودة إلى طاولة المفاوضات، وذلك خلال لقاء مساء امس الاول في رام الله مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي يقوم بجولة في الشرق الأوسط لبحث إمكانات إحياء عملية السلام.

وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة لوكالة الصحافة الفرنسية عقب اللقاء في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله «إن الرئيس عباس كرر الموقف الفلسطيني أنه لا يمانع في العودة إلى المفاوضات لكن من الضروري وقف الاستيطان وإطلاق سراح الأسرى، الأمر الذي نعتبره الأولوية الكبرى التي تخلق الجو المناسب للعودة إلى المفاوضات».

وأضاف أبو ردينة أن الرئيس الفلسطيني «أكد دائما كما أكد اليوم اننا نعتبر إطلاق سراح الأسرى له الأولوية التي تخلق المناخات المناسبة لإمكانية تحريك عملية السلام إلى الأمام». وأوضح أن «لقاء عباس مع كيري يأتي في إطار متابعة الاتصالات الفلسطينية الأميركية المستمرة منذ وصول الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى المنطقة والتي ستستمر خلال الأسابيع القادمة لاستكشاف إمكانية خلق المناخات المناسبة لاستئناف عملية السلام».

من جهته قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن اللقاء الذي استمر ثمانين دقيقة تناول «سبل خلق أجواء مواتية لإجراء مفاوضات» واصفا الاجتماع بأنه «بناء».

والتقى كيري أمس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لبحث ملف المفاوضات مع الفلسطينيين ، و الهدف من هذا اللقاء هو محاولة إعادة الثقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وإعادتهما إلى التفاوض خاصة وأن مواقف الجانبين متباعدة للغاية، وكان كيري قد وصل ظهرا بالتوقيت المحلي إلى مطار بن غوريون قادما من تركيا، وتوجه مباشرة إلى رام الله بالضفة الغربية حيث التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء أمس الأول. وحث كيري في إسطنبول تركيا وإسرائيل على الإسراع في تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية، مشددا على الدور «الأساسي» الذي يمكن أن تلعبه أنقرة في استئناف عملية السلام المجمدة حاليا بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتعليقا على تصريحات كيري، استبعدت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني –المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين– أن تؤدي تركيا في الحال أي دور لإعادة إحياء محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية على النحو الذي اقترحه كيري. وقالت ليفني في حديث للإذاعة العامة «يجب أن تتم العملية السياسية بطريقة مباشرة بيننا وبين الفلسطينيين». وذلك ردا على سؤال عن الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا في إعادة إطلاق المفاوضات المتوقفة منذ سبتمبر 2010.

وبحسب ليفني فإن «زعماء المنطقة مهمون، أي زعيم فلسطيني يرغب بالتفاوض يجب أن يحصل على دعم من دول المنطقة، ولكن حتى هذه اللحظة نحن نشارك مشاركة كاملة في الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات المباشرة، في حين يحاول الأمريكيون المساعدة في ذلك». وأضافت أن «الفكرة مثيرة للاهتمام، ولكنها ستستغرق وقتا».

على صعيد متصل لمحت ليفني إلى استعدادها للتراجع عن الشرط الذي وضعه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأن يعترف الفلسطينيون بيهودية إسرائيل لاستئناف المفاوضات، والمطالبة بدلا من ذلك بالاعتراف بحل الدولتين للشعبين.

ونقلت صحيفة «معاريف» الصادرة امس عن مصدر غربي وصفته بأنه ضالع في الاتصالات الدبلوماسية من أجل استئناف المفاوضات قوله «إن ليفني اقتنعت بأن الإصرار الإسرائيلي على شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل من شأنه أن يمنع استئناف المفاوضات، وإنها لم ترفض موقفا تم طرحه أمامها بأن أقصى ما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو اعتراف الجانب الفلسطيني بحل الدولتين للشعبين».

وأشارت الصحيفة إلى أن عباس استخدم حتى الآن عبارة حل الدولتين وأن هذه الصيغة ليست مقبولة عند إسرائيل. ووفقا للصحيفة فإن ليفني عبرت عن استعدادها التراجع عن شرط اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل من دون تنسيق ذلك مع نتنياهو. وأوضحت الصحيفة أن إصرار نتنياهو على اعتراف فلسطيني بيهودية إسرائيل يهدف إلى منع مطالبة الأقلية العربية في إسرائيل من المطالبة بحقوق قومية بعد اتفاق إسرائيلي فلسطيني وقيام دولة فلسطينية، وأن أي اتفاق كهذا سيؤدي إلى نهاية الصراع.

المؤتمر الدولي للمانحين اختتم أعماله أمس

قطر تنجح في جمع مليار دولار لإعمار دارفور .. وتتبرع بنصفها

جانب من جلسة الأمس

الدوحة – وكالات : ناهزت المساهمات المالية للدول –خلال الجلسة الصباحية لليوم الثاني والأخير امس من أشغال المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية بدافور المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة– مليار دولار، نصفها قدمته قطر.

فقد أعلنت دولة قطر خلال جلسة «إعلان الدعم السياسي والتعهدات المالية»، عن مساهمتها بخمسمائة مليون دولار لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية بالإقليم السوداني، تلتها البرازيل التي أعلنت عن مساهمة قدرها ثلاثمائة مليون دولار.

وبينما أعلنت ألمانيا عن مساهمة بلغت مائة مليون دولار، ساهمت إيطاليا بخمسمائة ألف دولار، ووصلت مساهمة تشاد «الرمزية» مليون دولار أميركي.

وبالموازاة مع ذلك، أعلنت دول من بينها اليابان وماليزيا عن مواصلة مشاريعها التنموية التي تمولها في الإقليم السوداني.

من جانبها، عبرت الكويت عن استعدادها لتمويل المشاريع الأكثر أولوية بدافور، داعية الحكومة السودانية والجهات المعنية إلى توفير خطط واضحة تهم الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان. كذلك عبرت المغرب وفلسطين عن استعدادهما لمساعدة السودان في مجالات كالزراعة، وتدريب الكوادر، والطاقة، والإنارة.

وخلال الجلسة نفسها، دعا ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر الحركات المسلحة إلى الالتحاق بركب العملية السلمية، ونبذ العنف، كما حثوا الحكومة السودانية على تشجيع الفصائل التي ترفع السلاح على الدخول في حوار معها لتحقيق الأمن والاستقرار بدارفور.

في المقابل، قالت هولندا إنها قلقة من الانتهاكات التي تمس مجال حقوق الإنسان في الإقليم، خاصة استمرار الاعتقالات، وقالت إن هناك مشكلة «ثقة» يجب معالجتها قبل المرور إلى الدعم المادي.

ودعت هولندا التي عبرت عن استعدادها لتمويل مشاريع بدارفور شريطة توفر الظروف الملائمة، إلى تأسيس محكمة لدراسة الجرائم المرتكبة هناك ومنها «الإبادة الجماعية».

وتمثل أزمة دارفور مشكلة إنسانية متعددة الأبعاد يعاني منها بشكل مباشر حوالي ثمانية ملايين شخص من سكان الإقليم الذي يتكون من خمس ولايات، وقد أجبرت موجة العنف التي اجتاحت حوالي مليوني شخص على النزوح من قراهم.

وقد جرى تحديد احتياجات الإنعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر بالإقليم خلال عملية تشاورية شاركت فيها الأطراف المعنية خلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر/ تشرين الثاني 2012 في دارفور، وتم تلخيصها وإدراجها في إستراتيجية دارفور للإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية التي سيتم عرضها خلال المؤتمر.

وتتضمن هذه الإستراتيجية تحليلا للوضعية الحالية بالإقليم، يتم على أساسها تقييم احتياجات الإنعاش والتنمية خلال الفترة ما بين 2013 و2019.

كما تشمل الإستراتيجية إطار عمل للنتائج المتوقعة، يتناول الموارد المالية والدعم اللازم لتلبية احتياجات الإنعاش والتنمية بالإقليم السوداني.

وقدرت السلطة الإقليمية لدارفور تلك الاحتياجات التنموية والخدمية للإقليم خلال السنوات الست المقبلة بمبلغ 7.2 مليارات دولار، سيتم طرحها على مؤتمر المانحين بعد دراسات قامت بها الحكومة السودانية والشركاء الدوليون للاحتياجات التنموية والخدمية لدارفور، في الوقت الذي التزمت فيه الخرطوم بتقديم مبلغ 2.6 مليار دولار.

يُشار إلى أن مؤتمر المانحين انطلق الأحد بعد توقيع الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور السبت اتفاقا للسلام في العاصمة القطرية ضمن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وكان رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني –الذي رعت بلاده مفاوضات السلام في دارفور خلال السنوات الأخيرة– قد أعلن أن السلام بات «واقعا» في دارفور، وطمأن المانحين في افتتاح المؤتمر بقوله إن «ما تقدمونه من دعم مالي لدارفور لن يذهب هباء ولن يتبدد في أجواء المعارك والحروب».